مؤشرات الاقتصادية

سورية تكشف فرصاً استثمارية كبيرة

■ خاص - الاقتصادية

بعد أزمة قاسية مرّت بها سورية وأدت إلى تداعيات اقتصادية غير مسبوقة ليس أقلها معدلات نمو ضعيفة أو سلبية، وناتجاً محلياً متواضعاً وانخفاض قيمة العملة الوطنية وعجزاً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والقائمة للأسف تطول لا يمكن لأي عملية نهوض جديدة أن تتحقق من دون الاعتماد على مؤشرات اقتصادية واقعية، وخلق بيئة استثمارية تولد القيم المضافة وتنقل المؤشرات الاقتصادية من الأحمر السالب إلى الأخضر الموجب.

ولتجاوز عنق الزجاجة في مرحلة التعافي لا بد من تحقيق الانتعاش الاقتصادي التنموي المحلي بالاعتماد على الموارد المحلية والمؤشرات الإحصائية الدقيقة، وإعادة ترتيب أولويات المشاريع الاستثمارية وفق حاجة البلد مع التركيز على المشاريع ذات المردود العالي، والمنعكس الاقتصادي، وضمان عدم هجرة رؤوس الأموال، وتحقيق مناخ أفضل للعمل الاقتصادي في جميع القطاعات الإنتاجية.

ومن أهم المؤشرات الاقتصادية التي يجب متابعتها ويتم أخذها بالحسبان من كبار المستثمرين:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والوظائف غير الزراعية (NFP)، ومعدل الفائدة على الأموال الفيدرالية، ومؤشر أسعار المستهلك (CPI)، وتقرير مبيعات التجزئة، ومعدل البطالة، ومؤشر مديري المشتريات في القطاع غير الصناعي ISM، ومؤشر الإنتاج الصناعي، وهناك مؤشرات اقتصادية أخرى تختلف من بلد إلى آخر.

وفي صفحة مؤشرات ضمن صحيفة «الاقتصادية» الأسبوعية سنحاول الحصول على جميع المؤشرات التي تهم المستثمرين وحتى لو كانت سلبية لدى حسابات البعض، فهي لدى المستثمرين فرصة استثمارية كبيرة وعائدها الاستثماري سريع ويثير لعاب المستثمرين.

المصارف العامة في سورية ٦ مصارف

المصارف الخاصة التقليدية في سورية ١١ مصرفاً بدأت العمل في السوق السورية منذ عام ٢٠٠٤.

المصارف الإسلامية في سورية لدينا أربعة بنوك إسلامية بدأت منذ عام ٢٠٠٦ تمارس عملها بإشراف المصرف المركزي ولجنة الهيئة الشرعية المنبثقة عن مجلس النقد والتسليف.

الهيئة الاستشارية الشرعية أسست عام ٢٠٠٨ ويهدف وجودها إلى إبداء الرأي والمشورة فيما يحال إليها من مسائل متعلقة بالتمويل الإسلامي من مجلس النقد والتسليف.

وفي هذا المؤشر نرى الحاجة الفعلية والكبيرة في الأسواق السورية للمصارف والمؤسسات المالية، وخاصة الإسلامية للعمل وفق صيغ الاستثمار الإسلامي المعمول بها في دول العالم، وليس الاقتصار على صيغة المرابحة والبلد بحاجة إلى صيغة الاستزراع والمصانعة والإجارة المنتهية بالتملك وغيرها من الصيغ.

شركات الصرافة

بدأت العمل في سورية منذ عام ٢٠٠٦ بقصد شراء وبيع الأوراق النقدية البنكنوت وجميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية ولدينا ١٢ شركة صرافة لبيع وشراء العملات الأجنبية إضافة إلى تلقي الحوالات الواردة من الخارج سواء بالعملات الأجنبية أم بالليرات السورية.

يوجد في سورية أربعة مكاتب مختصة بالصرافة.

مصارف التمويل الأصغر

لدينا أربعة مصارف للتمويل الأصغر وأول وأكبر مؤسسة مصرفية هي المصرف الأول للتمويل الأصغر أسست عام ٢٠٠٧ ورأس مالها ٤٠٠ مليون ليرة.

جميع مصارف التمويل الأصغر في سورية رأس مالها أقل من نصف مليار ليرة.

مؤسسة ضمان مخاطر القرض وجدت عام ٢٠١٦ برأس مال ٥ مليارات موزعة على ٦ مصارف عامة و١١ مصرفاً خاصاً و٣ مؤسسات تمويل تهدف إلى تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب.

العملات في سورية..

أول عملة تمت طباعتها ٥ قروش في عام ١٩٣٣ وآخر عملة تمت طباعتها فئة ٥٠٠٠ ليرة عام ٢٠١٩ وخلال الأزمة في سورية تمت طباعة ورقة الألف ليرة عام ٢٠١٩ وورقة ٥٠٠ ليرة عام ٢٠١٩ وورقة ٢٠٠٠ ليرة عام ٢٠١٥ وورقة ١٠٠ ليرة عام ٢٠١٩ وفئة ٥٠ ليرة عام ٢٠١٨.

سندات وأذون الخزينة

تم تنفيذ مزاد عام ٢٠٢٤ وأربعة مزادات في عام ٢٠٢٣ وثلاثة مزادات عام ٢٠٢٢ وتنفيذ مزادين عام ٢٠٢٠.

قيمة شهادات الاستثمار المبيعة في سورية حتى منتصف حزيران عام ٢٠٢٢ بحدود ٢٥٢ مليون ليرة.

الناتج المحلي

إجمالي الناتج المحلي في سورية خلال العقدين الماضيين..

في عام ٢٠٠٠ كان الناتج المحلي ٨٠،٥٩ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٠ كان الناتج ٢٥٢،٥٢ مليار دولار. وفي عام ٢٠٢١ ٨،٩٧ مليارات دولار.

نصيب الفرد في سورية من إجمالي الناتج المحلي..

في عام ٢٠٠٠ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي ٤٩٤١،٩١ دولاراً أميركياً.

وفي عام ٢٠١١ كان نصيب الفرد ٢٩٧١،٣٠ دولاراً وفي عام ٢٠٢١ «٤٢٠،٦٠» دولار.

نمو الناتج المحلي في سورية خلال العقدين الماضيين.

في عام ٢٠٠٠ كان نمو الناتج المحلي ٠،٧٠ دولار وفي عام ٢٠١١ كان نمو الناتج ٢،٩٠ دولار وفي عام ٢٠٢١ كان نمو الناتج ١،٣٠ دولار.

وبالنسبة لحجم البطالة في سورية خلال الفترة نفسها.

في عام ٢٠٠٠ كانت النسبة بحسب الإحصاءات الرسمية ٩،٦٠ بالمئة وفي عام ٢٠١١ كانت نسبة البطالة ٨،٦٠ بالمئة وفي عام ٢٠٢١ النسبة المعلنة هي ١٥،١٠ بالمئة.

وبالنسبة إلى التحويلات الشخصية المستلمة من الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ كانت النسبة ٠،٦٠ بالمئة وفي عام ٢٠٠٠ كانت النسبة ٠،٢٠ بالمئة وهذه المؤشرات بحسب البنك الدولي.

سعر الصرف في سورية

لدينا عدة نشرات لسعر الصرف منها سعر الصرف التمويلي الذي يتمم تمويل المستوردات بحسب النشرة الحكومية. وسعر الصرف العام في نشرة المصارف.

وسعر صرف الحوالات، وسعر الصرف الجمركي للاستيراد.

اقتصاد الظل

اقتصاد الظل في سورية يقسم إلى اقتصاد شرعي كما هو حال الأعمال الحرة بلاط ونجار وحداد وغيرها من المهن.

واقتصاد غير شرعي كما هو حال التهريب الذي يقدر سنوياً بـ١٠ مليارات دولار وفوات عائدات على خزينة الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية تقدر بـ١،٥ مليار دولار.

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع لأهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

الذهب

تتذبذب أسعار الذهب (XAU/USD) بالقرب من أدنى مستوى لها في ثلاثة أسابيع والذي تم تسجيله يوم الجمعة ٢٠٢٤/٠٥/٣١، حيث يؤثر فيها مزيج من القوى المتباينة، ومنها انتظار المتداولين صدور البيانات الاقتصادية الأمريكية لهذا الشهر والتي قد تصدر خلال هذا الأسبوع. بالإضافة إلى انتظار أحداث البنوك المركزية الرئيسية ومنها قرار بنك كندا (BoC) يوم الأربعاء ٢٠٢٤/٠٦/٠٥ واجتماع البنك المركزي الأوروبي (ECB) يوم الخميس ٢٠٢٤/٠٦/٠٦ والتي قد تؤثر في سعر المعدن الأصفر.

هذا ويتوقع بعض الخبراء بأن أي عمليات بيع إضافية دون مستوى ٢،٣٢٠ $ ستمهد الطريق لانخفاض بالقرب من ٢،٢٨٥ $. وفي المقابل، فإن أي عمليات بيع كبيرة فوق منطقة٢،٣٤٥ $ ستحفز لشراء إضافي بعد مستوى ٢،٣٦٤ $ ما قد يمهّد الطريق نحو رقم ٢،٣٨٥ $.

ورشح تقرير لمنتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية OMFIF أن الذهب يشهد اهتماماً متزايداً من جانب البنوك المركزية، حيث أشار الاستطلاع إلى أن ١٥ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع الذي أجراه المنتدى يتوقعون زيادة استثماراتهم في الذهب هذا العام، وفي حالة استمرار هذا الاتجاه، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتم تخصيص ٦٠٠ مليار دولار إضافية من الاحتياطيات للذهب في السنوات المقبلة، ما يعزز من مكانته في السوق العالمية.

هذا ويظهر الجدول التالي أسعار السلع الرئيسية عالمياً كما هي في منتصف يوم ٢٠٢٤/٠٦/٠٤

السلعة	السعر	التغير
XAU/USD	٢،٣٣١،٤٩	–١٩،٢٤
الفضة	٢٩،٧٨٨	–٠،٩٩٦
نفط خام WTI	٧٢،٧٢	–١،٥٠
نفط برنت	٧٦،٩٧	–١،٣٩
النحاس	٤،٥٧٩٠	–٠،٠٨٨٥
ألومنيوم	٢،٦٥٢،٥٠	–٩،٠٠
الغاز الطبيعي	٢،٧٥٦	–٠،٠٠٠

الدولار

صدرت تصريحات عن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي (Fed) أن البنك المركزي يمكنه تحقيق هدفه للتضخم السنوي بنسبة ٢٪ من دون تنفيذ زيادات إضافية في أسعار الفائدة، وهذه التصريحات ساهمت بضغط سلبي على عوائد سندات الخزانة الأمريكية، ما أفقد الدولار الأمريكي زخمه الصعودي، ونظراً لذلك أنهى مؤشر الدولار الأمريكي الأسبوع من دون تغيير يذكر.

وفي هذا الصدد، صدرت بيانات التضخم حيث سجل مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي على أساس شهري ٠،٢٪ في نيسان، والتي زادت بنسبة ٠،٣٪. في الأسبوع الماضي، فيما تترقّب الأسواق الآن إصدارات بيانات مؤشر ISM لمديري المشتريات الخدمي، وتقرير ADP للتغير في التوظيف، حيث يتوقع أن يكون رد فعل السوق على هذه البيانات قوياً، وخصوصاً أنها تأتي قبل تقرير الوظائف الرئيسي لشهر أيار والمقرر صدوره يوم الجمعة ٢٠٢٤/٠٦/٠٧.

هذا ورشح تقرير لمنتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية OMFIF عن أن مديري الاحتياطي في جميع أنحاء العالم يزداد تفضيلهم للدولار الأمريكي والذهب على حساب اليوان الصيني، حيث يعتزم ١٨٪ من مديري الاحتياطيات زيادة انكشافهم على الدولار الأمريكي في غضون ١٢ إلى ٢٤ شهراً القادمة نتيجةً للدور الكبير الذي يلعبه الدولار في التجارة الدولية وتوقع عوائد أعلى مقارنة بالعملات الأخرى.

وكذلك يخطط ١٢٪ من مديري احتياطي البنوك المركزية لتقليل حيازاتهم من العملة الصينية في نفس الإطار الزمني، ويُعزى ذلك إلى انخفاض العوائد التي توفرها أسعار الفائدة الصينية مقارنة بتلك المتاحة في السندات الحكومية الأمريكية أو الأوروبية، حيث يبلغ عائد السندات الصينية لأجل ١٠ سنوات في الوقت الحالي حوالي ٢،٣٪، وهو أقل بكثير من العائد على سندات الخزانة الأمريكية البالغ ٤،٥٪..

نهايةً، كانت عقود مؤشر الدولار،الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من ست عملات رئيسية أخرى، مرتفعة بنسبة ٠،٠٦٪ للمتاجرة به على USD104.02.

ويظهر الجدول التالي سعر الدولار مقارنةً ببعض العملات الإقليمية

دولار أمريكي/ريال	٣،٧٥٠٧	–٠،٠٠٠١
دولار أمريكي/ليرة تركية	٣٢،٢٦٣٥	+٠،٠٩٥٧
دولار أمريكي/جنيه مصري	٤٧،٢٠٠٠	+٠،١٠١٥

يورو / دولار

تداول يورو/دولار بشكل عرضي معظم الأسبوع الماضي وكان التداول قريباً من عتبة ١،٠٩٠٠، نتيجة نقص البيانات الاقتصادية الكلية ذات التأثير طوال النصف الأول من الأسبوع الحالي، وبالوقت نفسه واصل صناع السياسات في أمريكا تبريد الآمال المتعلقة بخفض أسعار الفائدة، ما أبقى الأسواق في وضع تجنب المخاطر، وقد أعلن البنك المركزي الأوروبي عن خفض أسعار الفائدة ٤،٥٠ بالمئة إلى ٤،٢٥ بالمئة، وصرحت رئيسة المركزي الأوروبي بأنهم لن يقوموا بخفض آخر في الوقت الحالي بل سينتظرون فترة طويلة قبل التحرك مرة أخرى، وهددت برفع الفائدة مجدداً إذا عاد التضخم إلى الأرتفاع.

ومع ذلك تحاول الأسواق المالية الحصول على جميع المعلومات وحتى استنباط رسائل البنوك المركزية، وكل الأرقام سواء المتعلقة بالتضخم، أو سواها، وستتفاعل مع جميع الإعلانات الخاصة بالسياسة النقدية.

هذا ويظهر الجدول التالي أهم تداولات المؤشرات العالمية منتصف يوم ٢٠٢٤/٠٦/٠٤:

المؤشر	القيمة	التغير
مؤشر EGX 30	٢٦،٩٨٦،٤٣	+١٥١،٩٦
داو جونز	٣٨،٥٧١،٠٣	–١١٥،٢٩
داكس	١٨،٣٩٣،٦٥	–٢١٦،٦٢
فوتسي ١٠٠	٨،٢٠٤،٥٥	–٥٨،٢٠
نيكاي ٢٢٥	٣٨،٨٠٤،٥٠	–١٣٦،٠٠
مؤشر الدولار	١٠٤،٢٤٠	+٠،١٦٢

النفط

تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية لتواصل خسائرها منذ أن تراجعت الأسعار إلى أدنى مستوياتها في أربعة أشهر، مع قلق المستثمرين بشأن زيادة الإمدادات في وقت لاحق من العام وسط توقعات حذرة للطلب من المستهلكين الرئيسيين في الولايات المتحدة.

وبحسب بورصة نيويورك التجارية، تمت تجارة العقود الآجلة للنفط الخام على USD73.72 للبرميل منخفضاً بنسبة ٠،٦٧ بالمئة، على حين تمت المتاجرة مسبقاً على جلسة انخفاض USD73.58 للبرميل.

في الوقت نفسه هبط سعر نفط برنت لشهر آب بنسبة ٠،٦١ بالمئة لتتم المتاجرة به على USD77.88 للبرميل، بينما كان فرق النقاط بين عقود نفط برنت والنفط الخام يقف على USD4.16 للبرميل.